الأنباء
الاثنين 28 اكتوبر 2013

ينعقد في ديسمبر المقبل.. ويشهد توقيع عقود بعض المشروعات الاستثمارية المصرية مع عدد من دول الخليج

مؤتمر اقتصادي في مصر بمشاركة الكويت والسعودية والإمارات والبحرين

القاهرة ـ رويترز: قال وزير الاستثمار المصري أسامة صالح إن مصر ستنظم مؤتمرا استثماريا اقتصاديا بداية ديسمبر سيشهد توقيع عقود بعض المشروعات الاستثمارية التي تبحثها الحكومة الآن مع عدد من دول الخليج.

وأضاف صالح في إطار «قمة رويترز للاستثمار في الشرق الأوسط» ان بلاده «ستنظم مؤتمرا استثماريا اقتصاديا في مطلع ديسمبر وستحضره دول السعودية والامارات والكويت والبحرين وربما عمان. هناك مشروعات نناقشها الآن مع هذه الدول وسيتم توقيع عقود المشروعات في المؤتمر».

وقال صالح إن «دول الخليج تساعد مصر في بعض الأمور التي تدعم الاقتصاد. قيمة الاستثمارات السعودية في مصر من حيث رأس المال تبلغ الآن نحو خمسة مليارات دولار والامارات نحو 4,8 مليارات دولار والكويت نحو 3,2 مليارات دولار».

وسلم صالح بأن المستثمرين في مصر يواجهون مشاكل في الحصول على الاراضي والتراخيص والمرافق لكنه قال إن الحكومة تعمل جاهدة على حل هذه المشاكل من أجل تيسير وتحسين مناخ الاستثمار.

وأضاف «نعيد الآن دراسة كل المواد التشريعية الخاصة بالاستثمار في مصر، وقد تم تعديل قانون المناقصات والمزايدات وهذا سيساعد الاسكان والسياحة والصناعة على تخصيص أراض للاستثمار».

وتسعى مصر إلى تسوية نزاعات على أسعار أراض وقضايا أخرى مع نحو 20 مستثمرا أجنبيا ومحليا في محاولة لتجنب عملية تحكيم مكلفة ولاستعادة الثقة في اقتصاد البلاد.

وقال صالح «كل مشاكل المستثمرين في مصر في طريقها للحل ما لم يكن هناك تدخل قضائي بها»، ومن شأن تسوية النزاعات القضائية مع المستثمرين أن تساعد على جلب عملة صعبة للبلاد التي تعاني من مشاكل اقتصادية وسياسية وأمنية وأن تطمئن المستثمرين الراغبين في ضخ استثمارات جديدة في مصر.

وقال صالح لرويترز بنبرة توحي بالثقة والتفاؤل «مصر عمرها ما كانت طاردة للاستثمار بل جاذبة له».

وأضاف أن مصر تمثل سوقا لا نظير له في المنطقة بفضل عدد سكانها الذي يبلغ نحو 85 مليون نسمة «كما أن المستثمر في مصر يستطيع تصدير انتاجه لنحو ملياري نسمة في الاسواق المحيطة بمصر».

وقال صالح إن مصر لديها «اتفاقيات مع معظم دول العالم لحماية الاستثمار، والدخول والخروج للمستثمر سهل في مصر والمستثمر الأجنبي يمكنه تحويل أرباحه من مصر. أعتقد أن عائد الاستثمار في مصر مغر جدا لأي مستثمر».

وبلغ صافي الاستثمار الأجنبي في مصر نحو ثلاثة مليارات دولار في السنة المالية 2012/2013 انخفاضا من أربعة مليارات في السنة السابقة ومقارنة مع الذروة التي بلغها في 2007/2008 عند 13,2 مليار دولار.

وقال صالح نستهدف تحقيق صافي استثمار أجنبي بين ثلاثة وأربعة مليارات دولار في 2013ـ2014 «والسنة المالية المقبلة نستهدف أكثر من ذلك باذن الله. صافي الاستثمارات الأجنبية في مصر عمرها ما كانت بالسالب».

وقدمت السعودية والكويت والامارات نحو 12 مليار دولار لمصر في صورة قروض ومنح وشحنات وقود.

وبسؤاله حول تقديم الحكومة حوافز خاصة للمستثمرين الخليجيين أو الأجانب من أجل الاستثمار في مصر قال صالح لرويترز «لن نعطي حوافز في هذا التوقيت للمستثمرين لكن القانون يجيز إعطاء حوافز إذا كانت هناك شركات عالمية كبيرة ستضخ استثمارات ضخمة في مصر وغير مسبوقة». ويطالب كثير من المتعاملين في سوق المال بإلغاء ضريبة الدمغة التي فرضتها الحكومة في وقت سابق من هذا العام على معاملات البورصة بنسبة واحد في الألف يتحملها البائع والمشتري.

وقال وزير الاستثمار «تلقينا طلبات كثيرة لإلغاء ضريبة الدمغة على معاملات البورصة ولدينا مقابلة مع الجمعية المصرية للأوراق المالية هذا الاسبوع.

«إذا وجدنا ان الغاء الضريبة سيكون إيجابيا للسوق وأفضل له سنتقدم بطلب لمجلس الوزراء للالغاء ولكن بعد التنسيق مع وزير المالية أولا».

وبدأت المؤسسات الأجنبية في العودة لمصر بعد 30 يونيو والشراء في سوق الأسهم الذي صعد بنحو 30 ٪ منذ مطلع هذا الشهر وقال صالح إن تسجيل المؤشر الرئيسي لبورصة مصر أعلى مستوياته الأسبوعية منذ ثورة 25 يناير كانون الثاني 2011 »مبشر بالخير. وجود هذه الحكومة أعطى ثقة في الاقتصاد المصري».

وأضاف: «أنا متفائل بمستقبل مصر. الشعب الذي استطاع تغيير رئيسين في ثلاث سنوات قادر على عمل أي شيء».

أكد أن مصر لديها رؤية اقتصادية استراتيجية طويلة المدى

الببلاوي من الإمارات: ندرس إصدار تشريع للحفاظ على الاستثمارات العربية والأجنبية

أبوظبي ـ أ.ش.أ: أكد د.حازم الببلاوي رئيس مجلس الوزراء أن مصر لديها رؤية اقتصادية إستراتيجية وشجاعة للعمل الاقتصادي وتنفيذ المشروعات على المدى الطويل لتكون الدولة مهيأة للانطلاق بقوة خلال الفترة المقبلة، رغم أن الحكومة الانتقالية تعمل في خطط عاجلة ليشعر بها المواطن البسيط.

وأعرب رئيس الوزراء خلال استقباله الشيخ منصور بن زايد آل نهيان وزير شؤون الرئاسة الإماراتي بمقر شؤون الرئاسة عن شكره والقيادة والشعب المصري على مساندة الامارات لمصر في الظروف الاستثنائية التي تمر بها حاليا في المرحلة الانتقالية بعد ثورة 30 يونيو.

وقد أعاد الشيخ منصور بن زايد التأكيد على دعم بلاده لمصر، الا أنه أشار الى أن الدعم العربي واجب لكنه لن يستمر طول الوقت، ولذلك فانه على مصر أن تعمل كما كانت سابقا معتمدة على أبنائها في النهوض في جميع المجالات ومنها المجال الاقتصادي.

وأشار الببلاوي خلال اللقاء الى أن شركة سوميد للبترول المشتركة بين مصر والامارات بها فوائض مالية كبيرة، وأنه يمكن استغلالها في سداد جزء من ديون شركات البترول الأجنبية على مصر، كما طالب بضرورة مشاركة دولة الامارات في صناديق الاستثمار الخاصة بمصر، موضحا أن الامارات اذا شاركت بنسبة 1٪ فستوفر عشرة مليارات جنيه، وأعرب عن تقدير مصر حكومة وشعبا للدعم الإماراتي المستمر لمصر خلال تلك المرحلة.

وتم التطرق خلال اللقاء للإصلاح التشريعي لقوانين الاستثمار في مصر، حيث أوضح الببلاوي أن مصر تسير في هذا الاتجاه، وهناك تفكير في تشريع للحفاظ على الاستثمارات العربية والأجنبية، وأن قوة القضاء تدعم الحكومة في تعديل تلك التشريعات في أقرب وقت.

الى ذلك، استقبل د.حازم الببلاوي الشيخ حامد بن زايد آل نهيان رئيس جهاز أبوظبي للاستثمار، حيث تم بحث العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين والدعم الإماراتي لمصر في هذا المجال.

وتحتل الامارات المرتبة الثالثة في قائمة الدول المستثمرة في مصر على مستوى العالم، والمرتبة الثانية عربيا وذلك بقيمة أربعة مليارات و600 مليون دولار بما يمثل 23٪ من الاستثمارات العربية بمصر.

من جانبه، أكد الشيخ حامد بن زايد آل نهيان أهمية التعاون المصرى الإماراتي في مجال إقامة صوامع الغلال بمصر بما يجعل مصر سوقا واعدة لتجارة القمح في افريقيا ويفيد دولة الإمارات في تخزين احتياجاتها بها.

وشدد الشيخ حامد بن زايد على ضرورة التعاون المصري الإماراتي في مجال النقل وخاصة الطرق والسكك الحديدية لما للإمارات من خبرة لوجستية كبيرة في هذا المجال خاصة ما يتعلق بإقامة الطرق السريعة والرسوم عليها.

وقد وافق الجانب الإماراتي على المشاركة في تطوير الطريق الدائري والذي طرحه م.إبراهيم محلب وزير الإسكان للنقاش لما للإمارات من خبرة في هذا المجال.

كما تم الاتفاق على ضرورة المشاركة بين القطاعين العام والخاص في مجال مشروعات الصرف الصحي.

«الإنقاذ» تدعو لأكبر تحالف في انتخابات مصر

دبي ـ العربية: أعلنت «جبهة الإنقاذ الوطني» المصرية عزمها دخول الانتخابات البرلمانية المقبلة بقائمة موحدة، ودعت إلى تشكيل ما وصفته بـ«أكبر تحالف انتخابي مدني»، بحسب قناة «العربية» امس. وصدر البيان عن الجبهة امس، في أعقاب اجتماع مغلق لمكتبها التنفيذي في مقر حزب الوفد (العضو بالجبهة) في القاهرة لمناقشة آخر تطورات الأوضاع على الساحة السياسية، وعلى رأسها تطورات كتابة مشروع الدستور، وإجراء الانتخابات البرلمانية.

وأعلنت الجبهة عزمها خوض الانتخابات البرلمانية والتشريعية المقبلة في البلاد بقائمة موحدة، داعية إلى تشكيل أكبر تحالف مدني موحد. وألمحت الجبهة أيضا إلى إمكانية التحالف انتخابيا مع حركة «تمرد» الشبابية في حال تقديم الأخيرة اعتذار عن تصريحاتها الأخيرة التي وصفت بالمتعالية على الجبهة.

وخلال الاجتماع التشاوري للجبهة الذي حضره جميع قادتها الرئيسيين، باستثناء الدكتور محمد البرادعي، نوقشت القضايا الرئيسية والجوهرية ذات الصلة بالاستحقاقات الوطنية والانتخابية والمتعلقة بالدستور الجديد.

بوتين يزور القاهرة قريباً.. وصفقة عسكرية تلوح في الأفق

«ذي صنداي تايمز»: إسرائيل قلقة من التقارب الروسي ـ المصري

كشفت صحيفة «ذي صنداي تايمز» البريطانية أن روسيا تستغل الفتور في العلاقات المصرية ـ الأميركية من أجل بناء علاقات أفضل مع القاهرة، وذلك في سياسة قد تنتهي بمنح موسكو منفذا إلى البحر المتوسط عبر الموانئ المصرية. وأوضحت الصحيفة البريطانية أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يخطط لزيارة الى مصر لاستغلال قرار واشنطن خفض التعاون العسكري، من خلال عرض استئناف العلاقات العسكرية الروسية ـ المصرية، وذلك في اشارة الى التحالف الوطيد مع الاتحاد السوفييتي منذ منتصف خمسينيات القرن الماضي حتى عام 1972.

ويأتي التحرك الروسي بعد قرار الرئيس الأميركي باراك أوباما تجميد تسليم مروحيات أباتشي وصواريخ هاربون وقطع غيار دبابات وطائرات «أف 16» ومساعدات بقيمة 260 مليون دولار، لكن المسؤولين المصريين باتوا يرغبون، وفقا للمصدر ذاته، في الحصول على صواريخ «تور» الروسية المضادة للطائرات، وفي تجديد ترسانتهم من الدبابات السوفييتية.

ونقلت الصحيفة عن مسؤول عسكري اسرائيلي أن البحرية الروسية تستخدم حاليا مرفأ طرطوس، وهو صغير نسبيا ومهدد في حال سقوط الرئيس بشار الأسد، «فيما المرافئ المصرية مثالية للبحرية الروسية».

وأفادت أن وفدا ديبلوماسيا مصريا وصل الى موسكو الأسبوع الماضي للتحضير لزيارة بوتين الى القاهرة، في حين التقى وزير الخارجية المصري نبيل فهمي الرئيس الروسي.

إلا أن اسرائيل قلقة جدا حيال الانسحاب الأميركي من المنطقة، إذ نقلت الصحيفة عن مصدر أمني اسرائيلي أن «الولايات المتحدة إلى تراجع من كل الشرق الأوسط: العراق وسورية والسعودية ومصر. والروس يتدخلون لملء الفراغ، وينوون البقاء».

• لندن ـ عاصم علي

«وزير العدالة الانتقالية»: قانون التظاهر لا يكبل الحريات كما يزعم البعض

القاهرة ـ وكالات: قال المستشار محمد أمين المهدي، وزير العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، إن تطبيق العدالة الانتقالية يضمن عبور الدولة إلى النظام الديموقراطي مكتمل الأركان الذي وضعت أساسه خارطة الطريق.

وأضاف المهدي، خلال كلمته بمؤتمر المجلس القومي لحقوق الإنسان، ان توقيع بروتوكول التعاون مع المجلس يدل على أن الدولة والحكومة ملتزمتان تمام الالتزام بأن يشارك المجتمع المدني بجميع منظماته ومؤسساته في صياغة ومتابعة الشأن العام، لافتا إلى أن المجلس يأتي على رأس المجتمع المدني.

وأوضح المهدي ان المجلس عانى كثيرا خلال السنوات الماضية، لكنه كان واقفا دائما على فضح انتهاكات حقوق الإنسان بعيدا عن أي سلطة سياسية منذ نشأته عام 2004، مؤكدا انه مجلس مشرف للدولة المصرية لما له من مكانة خاصة في المجتمع الدولي خاصة بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان، مشيرا إلى أن بروتوكول التعاون الموقع بين الحكومة والمجلس القومي يعد مسلكا للتطبيق الفعلي للعدالة الانتقالية.

جانب من تظاهرة رافضة لقانون التظاهر الجديد بميدان طلعت حرب أمس (أ.ف.پ)

وأكد وزير العدالة الانتقالية، ان مشروع قانون الحق في التظاهر يتيح، حتى بصيغته التي عليها اعتراضات كثيرة، ممارسة الحق في التعبير السلمي، لافتا إلى أن الوضع الحالي يحكمه قانون عام 1929 الذي يحظر التظاهر من دون إذن مسبق، قائلا «القانون ليس كما يزعم البعض بأنه يكبل حرية الحق في التظاهر»، مؤكدا ان القانون لا يصادر الحق في التظاهر وأن مفهومه ليس هكذا أبدا.

وتابع المهدى قائلا: «الحق في الإدارة الرشيدة من الحقوق الغائبة عن المواطن المصري، وأتعجب من الحديث حول الأيدي المرتعشة والتردد داخل الحكومة، فهل يعتبر طرح قانون التظاهر للحوار المجتمعي ترددا وأيادي مرتعشة؟!»، مطالبا الحكومة بأن تعمل بكل شفافية حتى يتمكن المواطن من ممارسة حقه في الإدارة الرشيدة.

الإجراءات تشمل قصور الرئاسة والحكومة والداخلية

حملات تفتيش عن أجهزة تجسس في مؤسسات سيادية مصرية

العربية.نت: أكدت مصادر مطلعة ان أجهزة أمنية سيادية مصرية بدأت تحقيقات مكثفة، متبوعة بحملات تفتيش، في عدد من المقرات المهمة بالدولة، على رأسها رئاسة الجمهورية، ومجلس الوزراء، ووزارة الداخلية، إلى جانب عدد من المنشآت الحيوية المهمة، من أجل الكشف عن أي معدات أو أجهزة للتجسس، في تلك المناطق، بحسب ما ذكرت صحيفة «اليوم السابع» المصرية امس.

ويأتي ذلك بعدما وردت معلومات خلال الفترة الماضية عن وجود أجهزة تتبع داخل القصور الرئاسية، تعمل لصالح المخابرات الأميركية، تم استيرادها وتركيبها في عهد جماعة الإخوان المسلمين. وأوضحت المصادر ان الأجهزة الأمنية السيادية بدأت بتكثيف جهودها لإعادة تأمين منظومة الاتصالات، والشبكات الموجودة داخل الوزارات والهيئات والمصالح الحكومية، خوفا من أي محاولات دولية للتجسس على دوائر صناعة القرار في مصر، واستغلال ذلك في تعميق حالة الخلاف والشقاق داخل المجتمع المصري، ودعم مناخ الفوضى، الذي يبحث عدد كبير من الدول عن إقراره ودعمه في مصر.

سلسلة بلاغات تحاصر باسم يوسف بتهمة الإساءة للسيسي.. و«CBC» تعتذر عن «إيحاءاته»

باسم يوسف

القاهرة ـ العربية.نت: لم تمض سوى ساعات على بث الحلقة الأولى من الموسم الثاني، لبرنامج البرنامج للمذيع الساخر باسم يوسف، حتى توالت الاعتراضات على مضمونها، حيث تقدمت حملة «السيسي رئيسا»، أمس الأول، ببلاغات للنائب العام ضد الإعلامي باسم يوسف، تتهمه بالإساءة للفريق السيسي والجيش المصري.

وقال عيسى سدود، المنسق العام لحملة «السيسي رئيسا»، في تصريحات لصحيفة اليوم السابع، إن باسم يوسف قام بالإساءة إلى الجيش وقياداته الذين قدموا العديد من الشهداء خلال أحداث 30 يونيو وما بعدها.

وأضاف سدود في بلاغه للنائب العام ضد باسم يوسف: «بل ما أعتبره سبا وقذفا وهجوما مباشرا على القائد العام للقوات المسلحة، ما يصب بكل تأكيد في صالح جماعة الإخوان المحظورة ومن يساندها، خاصة ان هذا البرنامج يحظى بنسبة مشاهدة عالية على المستويات المحلية والعربية، بل الدولية لدى الجاليات المصرية والعربية المقيمة بالخارج، مما يسيء إلى ثورة 30 يونيو والقوات المسلحة التي ساندتها».

وعلى نحو مواز، تقدم كل من محمد العزبي، عضو حركة 6 أكتوبر وجبهة ثوار وحكماء بدمياط، وحسن الشوبكي منسق مجلس تعاون القوى الثورية بدمياط، ببلاغ إلى المستشار محمد الزنفلي المحامي العام لنيابات دمياط يحمل رقم 2013/26/1982، ضد محمد الأمين مالك قنوات سي بي سي وباسم يوسف مقدم برنامج «البرنامج». واتهم مقدما البلاغ القناة والبرنامج بقيامهما بعرض حلقة البرنامج يوم الجمعة والتي تناولت شخص رئيس الجمهورية عدلي منصور، ووزير الدفاع والإنتاج الحربي الفريق أول عبدالفتاح السيسي بصورة ساخرة، نظرا لما جاء في الحلقة من أوصاف خادشة للحياء، على حد نص البيان.

وتناول باسم يوسف في حلقته الأولى بالسخرية الشخصيات الإعلامية التي أيدت شخصية الفريق السيسي وغيرها من الشخصيات الإعلامية الأخرى التي أثارت الجدل مؤخرا وعلى رأسهم توفيق عكاشة، كما لم يسلم الرئيس المؤقت عدلي منصور من سخرية باسم يوسف. وطرح باسم يوسف السؤال حول ما جرى في 30 يونيو، وهل هو ثورة أم انقلاب؟ يعتبر جرأة في حد ذاته، لكنه لم يطرح إجابة محددة، وظهر ذلك جليا في عرضه للتساؤلات التي شغلت الرأي العام المصري خلال الفترة الماضية وطرح جميع وجهات النظر تنظيم.

من جانبه، قال المتحدث الإعلامي باسم البرنامج محمد فتحي، لـ «العربية.نت» إنه في حال استدعائهم من قبل النائب العام، سيتم التعامل مع الأمر بنفس الكيفية التي تعاملوا بها في السابق، خاصة انها ليست المرة الأولى التي يحدث فيها ذلك.

وأوضح المتحدث الإعلامي ان باسم يوسف يسير في نهجه الذي بدأ به الموسم الأول من البرنامج، ومن الطبيعي أن يكون لرأيه عواقب تجاه من يرفضونه، وحول ما جرى من قبل الفنانة غادة عبدالرازق وشنها هجوما عبر «تويتر» على يوسف، أكد فتحي أنه لم يجر اتصالا بها من أجل احتواء الأزمة.

وفي سياق متصل أيضا، تعتزم حركة «أنا مصري» تنظيم وقفة احتجاجية الأربعاء المقبل، أمام مسرح راديو في منطقة وسط البلد، الذي يتم تصوير حلقات البرنامج بداخله، على أن تكون الوقفة متزامنة مع وقت تصوير البرنامج، حتى تصل الرسالة إلى الجمهور الحاضر، وإلى باسم يوسف نفسه، حيث اعتبرت الحركة ان يوسف يلتف بما يقدمه في البرنامج على إرادة الشعب المصري الذي شارك في ثورة 30 يونيو، كما أشاروا إلى تنسيقهم مع المستشار مرتضى منصور بشأن البلاغ الذي سيتم تقديمه.

وانضم أيضا المستشار القانوني للمجلس الأعلى لجمعيات الشبان المسلمين، لسلسلة البلاغات التي تتهم يوسف بتكدير الأمن العام، وإشاعة الفوضى من خلال البرنامج.

من جانبها، أصدرت قناة CBC، بيانا مساء امس الأول قرأته الإعلامية لميس الحديدي عبر شاشة القناة.

وتضمن البيان رفضا من قبل مجلس إدارة قنوات «CBC» لبعض ما جاء في الحلقة الأولى من البرنامج، حيث أعلن ان الشبكة تابعت ردود الأفعال الشعبية على الحلقة الأخيرة من البرنامج، والتي جاءت في معظمها رافضة لبعض ما جاء في الحلقة.

وأكد مجلس إدارة القناة أنه سيظل داعما لثوابت الشعور الوطني العام ولإرادة الشعب المصري، مشيرا إلى أن الإدارة ترفض استخدام أي ألفاظ أو إيحاءات أو مشاهد تؤدي إلى الاستهزاء بمشاعر الشعب المصري أو رموز دولته.

وأكدت القناة أنها تمارس حرية الإعلام بشكل كامل، وأنها تدعم ثورتي الشعب المصري سواء في 25 يناير أو 30 يونيو.

ورفضت لميس الحديدي التعليق على البيان الصادر عقب قراءته، مؤكدة انها قرأته كما هو، خاصة ان باسم يوسف هو إعلامي زميل لها وبالتالي فهي تمتنع عن التعليق.

وفي تعليقه على ما جرى عقب الحلقة وردود الأفعال الغاضبة من قبل البعض أو البلاغات التي أعلن عن تقديمها للنائب العام، اكتفى يوسف بتغريدة عبر «تويتر» قال فيها إن جملة «البلد لا تتحمل السخرية في هذا التوقيت، قيلت بالأمس وقيلت أيضا من عام ومن عامين، وذلك إلى جانب الشتائم والتخوين». وذلك في إشارة إلى أن كل من انتقدوه، يكررون جميع الانتقادات السابقة، التي كان يرددها المختلفون معه، والسبب في انتقادهم له هو أنه فقط كان يختلف معهم فكريا وهو ما جعلهم يرددون هذه الكلمات.